

## بوزير: «نزاهة» تعمل على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مكافحة الفساد

6



طالبها بالعمل بجدية والتعاون مع المجلس

## المطيري: أولويات أمام الحكومة عليها أن تنجزها وأبرزها القوانين الشعبية



ماجد المطيري

قال النائب ماجد المطيري : اننا نقف الآن أمام مرحلة جديدة خصوصاً بعد الإعلان عن التشكيل الحكومي بشكل رسمي مطالباً رئيس الوزراء والوزراء بالتعامل مع المرحلة بكل جدية وحرص نظراً لخطورتها محلياً وإقليمياً وانعكاساتها على المجتمعات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقال المطيري في تصريح صحفي على جميع المعنيين في المشهد السياسي أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه الوطن مشدداً على ضرورة تعلم الحكومة من تجاربها وأخطائها السابقة، فعلينا أن تأتي بمنهجية جديدة بدلاً من اجترار النهج السابق الذي جرّ البلد إلى المزيد من الانتكاسات والأخطاء داعياً على تفعيل خطط التنمية وزيادة جرعة الإنجاز ومعالجة التجاوزات لا سيما التي تقع بها تقارير ديوان الحاسبة.

وأوضح المطيري أن هناك أولويات أمام الحكومة عليها أن تنجزها وأبرزها القوانين ذات البعد الشعبي المدرجة على جدول الأعمال مثل رواتب المتقاعدين وفوائد قروض التامينات الاجتماعية والكهرباء والماء والبنزين ومكافآت العسكريين وضباط الصف الذي تم رده من الحكومة في دور الانعقاد الماضي لافتاً إلى أهمية الالتفات إلى المخاطر التي تحيط بنا والاستعداد لها فضلاً عن التحديات الأمنية التي ذكرها النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد الحالي. وطالب المطيري الوزراء بعدم الجزع من الأدوات الدستورية في حال استخدامها والتعامل معها وفق مواد الدستور واللائحة الداخلية لأن هذه الأدوات لا في حال وجود خلل في فئات معينة مؤكداً أن التعاون الحكومي النيابي يحقق الاستقرار ويدفع بعجلة التنمية ولكن إعدام الانسجام بين أعضاء السلطنة سيكون له تأثير على آلية العمل وسيعرقل خطة التنمية وتطلعات المواطنين. وعموماً نحن ما يميناً هو تفاعل الوزراء مع العمل والإنجاز.. فالأداء هو الحكم.

## الميزانيات: استمرار غياب التنسيق الحكومي في تقصي مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل



(تصوير: محمد صابر)

جانب من اجتماع اللجنة

### ربيع سكر

صرح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت مع ممثلي كل من وزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وديوان الخدمة المدنية وذلك مناقشة قضايا مدى الخاصة وممثلي وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية وذلك مناقشة قضايا مدى تنسيق الجهات التعليمية مع ديوان الخدمة المدنية في دراسة احتياجات سوق العمل ومدى ارتباطها بمخرجات التعليم خاصة وأن اللجنة سبق وأن عقدت اجتماع بتاريخ 26 مايو 2016 مناقشة الموضوع ذاته وأقره على تقديرات مصروفات باب المرتبات والذي يشكل 55% من إجمالي المصروفات في الميزانية العامة للدولة وبذلك يستحوذ على باقي عناصر الميزانية.

وتبين وجود خلل كبير على مستوى تغطية احتياجات الجهات الحكومية وتكسد العديد من التخصصات الأخرى المشبعة بسوق العمل إضافة إلى أن بعض تلك المخرجات حسب إفادة الجهات الرقابية تعاني من تدني مستوى الكفاءة وهو ما ينعكس بالسلب على الأداء الحكومي بشكل عام مع غياب التنسيق الحكومي في تقصي تلك الاحتياجات مع الجهات المعنية.

غياب التنسيق الحكومي هذا وقد أقرت وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت تعقياً لما سبق باتخاذها بعض الإجراءات وقيام الجهات المختصة في قطاع البعثات والتخطيط لدى الوزارة بمراسلات عدة لخطت بعثات سابقة وعلى أثرها تم إعداد المراسلات ومخاطبة الجهات المعنية بهذا الشأن إلا أنها لم تلقى الاستجابة وبناء عليه تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية للحد من زيادة تسرب البعثات ومديونيات الطلبة الناتجة عن تعثرهم.

بالإضافة إلى صدور قرار وزاري بتشكيل لجنة مواءمة مخرجات التعليم العالي وجامعة الكويت باحتياجات سوق العمل الكويتي (الحكومي/ الخاص) إلا أن لجنة الميزانيات لها وجهة نظر بأن تشكيل مثل هذه اللجنة يجب أن يكون على نطاق أوسع حيث لم يتضمن القرار الوزاري المشار إليه أعضاء من مجلس الجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وديوان الخدمة المدنية مما يعكس بالسلب على شمولية اتخاذ القرار، وبأن الجهات التعليمية تقوم بهذا الدور وفقاً لوظيفتها الخاصة بالرغم من أن ديوان الخدمة المدنية هو المختص قانوناً بالتنسيق لهذا الأمر.

ومن جانب آخر ووفقاً لإفادات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وبالرغم من وجود نوع من التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وقيام الهيئة بتوقيع بعض الاتفاقيات مع القطاعات الخاصة للتدريب الطلبة ميدانياً وبالتالي توفير فرص وظيفية في حال تخرجهم، إلا أن هناك بعض المعوقات المتعلّقة في عرق الطلبة للاتحاق بالتخصصات النادرة وخاصة بعض التخصصات الطبية ومنها التمريض حيث أبدت د. / فاطمة الكندري - مدير عام الهيئة بوجوب إعادة هيكلة المهام الوظيفية لبعض التخصصات والتي تقوم بها وزارة الصحة من ناحية زيادة الرواتب والوصف الوظيفي المدرج بديوان الخدمة المدنية والمسلمات الوظيفية بالإضافة إلى زيادة مكافأة الطلبة لئلا تتلك التخصصات لتوجيه الطلبة نحوها مع تخفيض نسب القبول والتي نوعاً ما قد تكون مبالغ فيها.

هذا بالإضافة إلى تأكيد جامعة الكويت على ضرورة وجود خطة استيرتيجية أشمل بوجود كافة القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والقوى العاملة بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بهذا الشأن.

## سياتي كلمة الكويت في المؤتمر

## الغانم يتوجه إلى الرباط لحضور القمة البرلمانية الطارئة حول القدس



الغانم خلال مغادرته أمس

توجه أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى العاصمة المغربية الرباط على رأس وفد برلماني وذلك للمشاركة في قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية لبحث التطورات الأخيرة بشأن القدس الشريف.

وكان في وداع الغانم لدى مغادرته نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله الخرافي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات خالد بو

صليب.

ومن المقرر أن يلقي الغانم كلمة أمام الاجتماع صباح اليوم تتركز على القدس بشكل خاص والقضية الفلسطينية عموماً وذلك عقب القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني.

الصهيوني.

ويرافق الغانم وفد يضم وكيل الشعبة البرلمانية النائب راسان النصف وعضو الشعبة البرلمانية النائب خليل عبدالله أبو عمر الطبطبائي والنائب الحميدي السبيعي.

## النائب استشهد بأمانة «الوسط» في النشر.. وموقع المجلس ينشر التصريح في اليوم التالي

## غضب نيابي من تجاهل موقع مجلس الأمة لتصريح الدمخي عن اجتماع مكتب المطير

الدمخي: يجب على أمانة المجلس أن توضح سبب عدم نشر تصريحه ونطالب بفتح تحقيق في الموضوع

هايف: خطأ جسيم تكرر كثيراً ويجب تشكيل لجنة تحقيق وأي محاولة لمصادرة حق النواب ستفشل!!

### ربيع سكر

أعرب عدد من النواب -عبر حساباتهم الشخصية على تويتر- عن استيائهم الشديد لعدم قيام موقع مجلس الأمة الرسمي بنشر تصريح النائب الدكتور عادل الدمخي عن اجتماع النواب بمكتب النائب محمد المطير أمس الأول وعدم قيام المجلس بنشر مقطع الفيديو الخاص بالتصريح، وطلب النواب من الأمانة العامة لمجلس الأمة التحقيق في الموضوع لمعرفة أسباب عدم نشر تصريح الدمخي، وفي اليوم التالي قام موقع مجلس الأمة الرسمي بنشر تصريح الدمخي ومقطع الفيديو الخاص بالتصريح.

وكان النائب د.عادل الدمخي قد قام عبر حسابه الشخصي على تويتر أمس الأول بنشر صور من تصريحه الذي نشرته جريدة

«الوسط» كاملاً عن اجتماع النواب بمكتب المطير بعد أن تجاهل موقع مجلس الأمة نشر تصريحاته. وقال الدمخي في تغريدته له أرفق بها صور تصريحاته التي نشرها حساب «الوسط»: ما هو الخيف في التصريح حتى لا ينشر، هذه تصريحاتي والتي تمثل كتلة كبيرة داخل المجلس، سنستمر في اجتماعاتنا بإذن الله، ولن نصمت عن التفرقة بين عضو وآخر في نشر تصريحاته، أم أن هذه التصريحات مزعجة إلى درجة التوافق على عدم نشرها؟

وتابع الدمخي: بعد اجتماع النواب في مكتب النائب محمد المطير أدليت بتصريح ممثلاً عن هذا الاجتماع نشره مكتبنا عبر قنوات خاصة لكن لم ينشر مرثياً، فهل هناك تحفظ من قبل أحد ما؟ يجب على أمانة المجلس أن توضح

سبب عدم النشر وإضافاً :12 نائباً يجتمعون ولا تنشر؟؟ مما يدعو نا إلى فتح تحقيق في الموضوع. بدوره قال النائب محمد هايف: عدم نشر تصريح النائب د عادل الدمخي الذي كلّف من زملاء المجتمعين في مكتب النائب محمد المطير والذي أدلى به في المركز الإعلامي للمجلس خطأ جسيم وخطير وقد نبهنا على هذه الممارسات الغير مسؤولة سابقاً فيجب تشكيل لجنة تحقيق لكشف من له مصلحة، وأي محاولة لمصادرة حق النواب ستفشل!!

في السياق ذاته قال النائب عبدالله فهاد: عدم نشر المركز الإعلامي تصريح الزميل د. عادل الدمخي والذي كان مكلفاً مشكوراً بالتصريح نيابة عن الإخوة المجتمعين المتضامنين بعد سابقة واستفزاز مرفوض. وعلى أمانة المجلس التوضيح بشفاافية ومحاسبة المتسبب.



صورة تغريدة الدمخي مستشهداً بما نشرته «الوسط»

## تقدم به الدلال والشاهين والحجرف والعتيبي وفهاد

## 5 نواب يقترحون بقانون إنشاء جهاز إدارة الأزمات والكوارث

قدم 5 نواب هم محمد الدلال وأسامة عيسى الشاهين ومبارك هيف الحجرف وخالد محمد العتيبي وعبدالله فهاد العنزي باقتراح بقانون بإنشاء جهاز إدارة الأزمات والكوارث. وقالوا في اقتراحهم: «وفقاً للقانون جهاز باسم «جهاز إدارة الأزمات والكوارث» تلحق بتبعيته بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. وأضاف الاقتراح أن جهاز إدارة الأزمات والكوارث يختص بما يأتي: 1. المشاركة في إدارة وإعداد وتنسيق الخطط الاستراتيجية لإدارة الأزمات والكوارث بما في ذلك خطط الاستجابة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة. 2. الإشراف على تطوير قدرات الاستجابة من خلال اقتراح وتنسيق البرامج بين الجهات المعنية على المستويين وتحديثها بشكل دوري. 3. إدارة والأزمات والكوارث من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية. 4. إدارة أعمال التنسيق لإدوار الجهات المعنية في الدولة عند وقوع أزمات أو كوارث. 5. المشاركة في إعداد وتنسيق خطط الطوارئ اللازمة للمنشآت الحيوية والبنية التحتية في الدولة ومتابعة تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة. 6. المشاركة في اقتراح ووضع سياسات ومعايير السلامة والأمن المهني والمؤسسي وخطط ومعايير استمرارية العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة. 7. المشاركة في وضع المعايير اللازمة لتقييم إجراءات إدارة الأزمات والكوارث بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة. 8. إعداد الدراسات والأبحاث العلمية اللازمة من خلال إنشاء مركز للمعلومات والموارد المتعلقة بالأزمات والكوارث والتنبؤ بوقوعها وكيفية التعامل معها بالتنسيق مع الجهات المعنية. 9. إدارة والمشاركة في إعداد وتنسيق وتنفيذ التمارين الخاصة بإدارة الأزمات والكوارث بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها. 10. اقتراح التشريعات واللوائح المنظمة لإدارة الأزمات والكوارث وتحديد علاقة الجهاز بالجهات المعنية. 11. التنسيق والاستفادة من

التجارب الدولية في مجال مواجهة الأزمات والكوارث. المذكرة الإيضاحية وجاء في المذكرة الإيضاحية: في ظل ما يشهده المجتمع الدولي في أحوال عدة من حالات عدم الاستقرار على المستوى السياسي والأمني إضافة إلى وقوع الحروب والكوارث الطبيعية مما انعكس سلباً على استقرار الدول والشعوب والأفراد وإصابة بعضها بالضرر في الأرواح والممتلكات والصحة العامة والبيئة وتوفر حالة الأمان والاستقرار. وبناءاً عليه فقد اعتبر ان من واجبات الدول ان تكون مستعدة للتعامل مع أي طارئ يتعلّق بالأزمات والكوارث وأصبحت عملية الاستعداد والتجهيز للتعامل مع الأزمات والكوارث علماً بحد ذاته وسيلة ناجحة لمنع الأضرار او تقليلها او حسن التصرف حين وقوعها كما تسارع للعديد من الدول إقليمياً ودولياً إلى تبنيها من تشريعاتها، ودولة الكويت على الرغم من الجهود الرسمية المبذولة للتعامل مع الأزمات والكوارث إلا ان هذه الاستعدادات لم ترقى إلى حالة الاستعداد الكامل المطلوب مع غياب التنسيق بين جهات ومؤسسات الدولة وفقدان الإدارة الموحدة لهذا الدور الهام الذي تحتاجه الدولة

ويحتاجه المواطنون والمقيمون. وجاء هذا القانون لايجاد جهاز متخصص لإدارة الأزمات والكوارث والتعامل مع الأزمات والكوارث المطلوب مع الأزمات والكوارث ويحدد مهام الاستعداد والتأهيل للتعامل مع الأزمات والكوارث، وفصل القانون ببتبين اختصاصات الجهاز والية تشكيل ادارته والصلاحيات والاختصاصات الموكلة لإدارة الجهاز. كما بين القانون عدد من المهام الرئيسية في أنوار الجهاز من صور التنسيق والتعاون مع الجهات الرسمية بالدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما اوكل القانون للجهاز الاستفادة والتنسيق مع المجتمع الدولي بما يحقق أهداف الجهاز وبين القانون أهمية الشفافية في التعامل مع الجمهور، وتطلب القانون ضرورة القيام باعداد تقارير دورية عن أداء الجهاز لكل من مجلس الامه ومجلس الوزراء إضافة إلى التقارير الدورية الداخلية، ولحسن سير وفاعلية العمل اعطى القانون مجلس إدارة الجهاز صلاحية وضع واعتماد وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون.